

اعتصام لأهالي المخطوفين في صيدا بهية الحريري: متابعة القضية عملياً



جانب من المعتصمات امام قصر العدل في صيدا امس.



وفد من "لجنة اهالي المخطوفين" عند الحريري. (احمد منتش)

صيدا - "النهار":

نظمت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين" اعتصاماً رمزيًا امام مبنى قصر العدل في صيدا في الذكرى الـ 31 لاندلاع الحرب الاهلية، تحت عنوان "تندكرت ما تنعاد"، وتزامن الاعتصام مع موعد جلسة محاكمة ثلاثة اشخاص متهمين بخطف المربي الصيداوي محيي الدين حشيشو الذي اعتقل من منزله في عبرا في 15 ايلول 1982 ولا يزال مصيره مجهولا.

شارك في الاعتصام ممثل النائب اسامة سعد طلال ارقدان وممثل النائبة بهية الحريري محيي الدين جويدي ورئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين وداد حلواني ورئيس لجنة الدفاع عن الحريات والديمقراطية نعمة جمعة والمسؤول عن "الحزب الديموقراطي الشعبي" في صيدا والجنوب غسان عبده ورئيسة "مؤسسة امم للتوثيق والابحاث" الالمانية مونيكا يورغمن وعدد من ممثلي الهيئات والمؤسسات الاهلية والانسانية ونحو 50 امرأة واما وفتاة وشبابا يتقدمهم زوجة حشيشو نجاة.

وحمل المعتصمون صوراً للمفقودين الذين خطفوا خلال الحرب ولم يعرف مصيرهم حتى الآن، وبعضهم مفقود منذ 1976. وأكدت حشيشو انها لن يهدأ لها بال ولن تشعر باي راحة قبل معرفة مكان زوجها اكان حيا ام ميتا، وقبل تحقيق العدالة بالخاطفين "المعروفين جيدا". ورأت ان "جريمة خطف زوجها المعروف بنضاله الوطني من اجل السلم والعيش المشترك هي جريمة متمادية وغير مشمولة بقانون العفو العام الصادر عام 1991 ولا يمر عليها الزمن".

واعترفت حلواني ان "قضية المربي حشيشو اصبحت تجسد قضية جميع المخطوفين والمفقودين في لبنان بعدما تمكنت زوجته من استصدار اول حكم قضائي بادانة الخاطفين في 2002".

ورأى ارقدان ان "قضية المفقودين يجب الا تطوى ليس على قاعدة نكء جروح الحرب ومآسيها، انما لكونها قضية وطنية وانسانية". وطالب "بكشف مصير عشرات الصيداويين الذين خطفوا على ايدي جهات لبنانية

تعاملت مع الاحتلال الاسرائيلي".

الحريري

وبعد الظهر، استقبلت الحريري في دارة العائلة في مجدليون وفداً من المعتصمين برئاسة حلواني ونجاة حشيشو.

وكان عرض لتحرك اللجنة احياء لذكرى اندلاع الحرب اللبنانية.

وقالت الحريري ان "عنصر المتابعة مهم بالنسبة الى كشف مصير المخطوفين والمفقودين، ويجب الا تقتصر قضية كبرى كهذه على نشاط و مناسبة، ومن الضروري ان تأخذ المتابعة منحى عملياً، كما ان ذكرى 13 نيسان ليست مجرد مناسبة او محطة نتذكرها او ننساها، انما هي منعطف تاريخي في حياة لبنان واللبنانيين، وكان له تأثيره على حياتنا وبنيتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. ويعتبر احياء هذه الذكرى تحدياً لانفسنا واعترافاً بخطايانا وتمسكاً بقيمتنا وقدرتنا

على النهوض والبناء بارادة صلبة وهمم عالية".

بدورها، اوضحت حلواني ان "اللجنة اطلعت الحريري على اجواء نشاطنا اليوم في صيدا، والذي كان محطة في نشاطات احياء ذكرى 13 نيسان وتزامن مع موعد محاكمة خاطفي محيي الدين حشيشو، لذلك حرصنا على ان يكون نشاطنا اليوم في صيدا لنقول اننا مع تحقيق العدالة ومن حقنا ان نعرف، فكان اعتصاماً صامتاً دعماً للقضاء وفي انتظار تعجيل هذه الدعوى التي رفعت عام 1991".

تعدّد لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين لقاء حوارياً بعنوان: "الى متى؟"، الخامسة بعد ظهر اليوم في مبنى "سيتي سنتر" (Dome) في ساحة الشهداء.

ويشارك وفيه ارملة الباحث الفرنسي ميشال سورا ماري والصحافي ميشال نوفل والدكتور مسعود يونس والعميد المتقاعد سليم ابو اسماعيل.

"المنظمة العربية لحقوق الانسان"

تندد بمحاولات "تقويض السلم الأهلي" في لبنان

في تفشي الاعتقالات من دون مراعاة لقوانين الاجراءات الجنائية، وتفشي التعذيب واستمرار المحاكمات الاستثنائية، وتبادل المشتبه فيهم من دون اجراءات قضائية او شفافية بدعوى الامن". ولاحظ "بقلق بالغ تباطؤ عملية الاصلاح في معظم البلدان العربية، بل وتراجعها في بعض المواقع، واقتصرها على امور المحدودة". وحذر من ان "التراجع عن الاصلاح وابطاء وتيرته بعد رفع سقف التطلعات يفضي الى عواقب وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي".

وتوقف ايضا عند "استمرار مأساة محتجز غوانتانامو التي تنتهك القانون الدولي الانساني". وابدى قلقه من "فشل مفاوضات ابوجا حول الوضع في دارفور".

كسلطة دستورية مستقلة عن السلطة التنفيذية".

واستنكر "تصاعد الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني ومحاوله اسقاط حكومته عبر الحصار العسكري والمالي والسياسي"، مطالباً "الحكومات العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه تعزيز صمود الشعب الفلسطيني عبر تسديد الالتزامات التي تعهدتها لدعم السلطة الفلسطينية".

وحذر من "مغبة الانزلاق الى حرب اهلية في العراق لا يفيد منها الا اعداؤه ومحتلوه". واعرب عن "بالغ قلقه من استمرار حصول بعض العمليات الارهابية في البلدان العربية، وتفاقم انتهاك الضمانات القانونية والممارسات في سياق مكافحة الارهاب، والتي تجلت

ندد مجلس امناء "المنظمة العربية لحقوق الانسان" بأعمال الارهاب التي تسعى الى تقويض السلم الأهلي في لبنان، والتي تستهدف رموزاً من كل الاتجاهات وكانت آخرها المحاولة الاجرامية التي كانت تخطط لاستهداف الامين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله".

وجدد تأكيداً "ضرورة ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، ومن ضمنها اغتيال رئيس مجلس الوزراء الشهيد رفيق الحريري ومتابعة الحوار الوطني بين كل القوى الوطنية".

وإذ شدد على "دعم القضاء الجنائي الدولي"، لفت الى "اهمية الا يؤثر ذلك على دور القضاء الوطني اللبناني في تأدية مهماته وتأمين الاستقلال المطلوب له